

FCA نبذة عامة هيئة رقابة السلوك المالي

تتولى هيئة رقابة السلوك المالي مسؤولية تنظيم سلوك 56,000 مؤسسات خدمات مالية والأسواق المالية في المملكة المتحدة وهي هيئة التحوط المنظمة لأكثر من 18,000 مؤسسة من هذه المؤسسات.

طبيعة عملنا

يتطلب عمل الأسواق المالية التحلي بالأمانة، العدل والفعالية لكي يحصل المستهلكين على معاملات عادلة. ويتمثل هدفنا في تفعيل عمل الاسواق بشكل جيد – للأفراد وللأعمال، الكبيرة والصغيرة منها، ولصالح الاقتصاد بشكل عام. ونقوم بذلك عن طريق تنظيم عمل ما يزيد عن 56,000 شركة أعمال.

نحن هيئة التحوط المنظمة لأكثر من 18,000 مؤسسة من هذه المؤسسات، وهيئة التحوط الرقابية ([رابط خارجي](#)) هي جهة التحوط المنظمة للبنوك وجمعيات البناء والاتحادات الائتمانية وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار المعينة.

تأسست الهيئة في 1 أبريل/نيسان 2013، وهي تضطلع بمسؤولية مراقبة القواعد السلوكية والتنظيمات التحوطية ذات العلاقة التي تضعها هيئة الخدمات المالية.

لماذا نقوم بذلك

نتولى مسؤولية تنظيم قطاع يلعب دوراً محورياً في حياة الشخص يومياً في المملكة المتحدة وبدونه لا يستطيع الاقتصاد الحديث العمل. بدءاً من حسابات التوفير الفردية الخاصة بالأطفال (ISAs) وحتى أصحاب المعاشات، الخصومات المباشرة وحتى بطاقات الائتمان، القروض وحتى الاستثمارات – إن مدى كفاءة عمل الاسواق المالية له تأثير جوهري علينا جميعاً.

تقوم شركة المملكة المتحدة للخدمات المالية بتوظيف ما يزيد عن 2.2 مليون شخص والمساهمة بنحو 65.5 مليار جنيه استرليني في الضرائب الموجهة لاقتصاد المملكة المتحدة. إذا عملت أسواق المملكة المتحدة بشكل جيد، يستفيد العملاء، طاقم العمل والمساهمين بشكل تنافسي وعادل وتحافظ الشركة بثقتها في كونها المحور المالي العالمي الرئيسي في المملكة المتحدة. ويتمثل دورنا في تقديم يد العون لضمان تحقيق ذلك.

منهج العمل

يتمثل هدفنا الاستراتيجي في ضمان أن الأسواق ذات الصلة تعمل جيداً وتتمثل أهدافنا التشغيلية في:

- حماية المستهلكين – نضمن درجة ملائمة من الحماية للمستهلكين.
- حماية الأسواق المالية – نقوم بحماية وتعزيز تكامل نظام المملكة المتحدة المالي.
- تشجيع المنافسة – نشجع التنافس الفعال مما يصب في مصلحة المستهلكين.

نعد كيان عام مستقل، يأتي كامل تمويله من قبل الشركات التي نقوم بتنظيمها مقابل تحصيل الأتعاب. نحن مسؤولون أمام وزارة الخزانة، المسؤولة عن النظام المالي في المملكة المتحدة، وأمام البرلمان.

عملنا وهدفنا محددان بموجب قانون الخدمات المالية والأسواق لعام 2000 (FSMA). نعمل مع مجموعات المستهلكين، واتحادات نقابات العمال والهيئات المهنية، والمنظمين المحليين، ومشرعي الاتحاد الأوروبي، ونطاق عريض من أصحاب المصالح الآخرين. بموجب تلك الصلاحيات الواسعة، نتبع منهجاً ملائماً للتنظيم، ترتيب أولوية المناطق والشركات التي تشكل خطورة عالية أمام أهدافنا.